

المحترمين

السادة / المساهمين
شركة مصنع مياه الجوف الصحية
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعوديةتقرير تأكيد محدود على الإفصاح عن المصلحة في الأعمال والعقود وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١)
من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

بناءً على طلب إدارة شركة مصنع مياه الجوف الصحية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") قمنا بتنفيذ تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم لمساهمي شركة مصنع مياه الجوف الصحية والذي يتم التقرير فيه عن الإفصاح عن الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة والتي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير

الموضوع محل ارتباط هذا التقرير هو نموذج التبليغ المعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وأحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.

الضوابط المنطبقة

تتمثل الضوابط المنطبقة على موضوع التقرير فيما يلي:

- متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وأحكام المادة رقم (٢٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.
- قرارات الجمعية العامة لمساهمي الشركة التي رخصت المعاملات والعقود.
- تفويض الجمعية العامة لمساهمي الشركة الي مجلس الإدارة بترخيص المعاملات والعقود.
- السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

مسئولية الإدارة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض نموذج التبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة المذكورة بالفقرة السابقة "الضوابط المنطبقة"، كما أن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات المدرجة بالنموذج وهي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتحديد وعرض البيانات الواردة بالتبليغ وفقاً للضوابط المنطبقة وخلوها من أية تحريفات جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحتفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الواردة في قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما أننا نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات الصلة" وبالتالي فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يشتمل على سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسئولية المراجع

تتخصص مسؤوليتنا في تنفيذ التأكيد المحدود وإبداء استنتاج حول التبليغ في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها وبيان ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التبليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقاً للضوابط المنطبقة.

وقد قمنا بتنفيذ هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي لارتباط التأكيد رقم (٣٠٠٠). "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

لقد قمنا بتصميم إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود ويوفر أساس مناسب لاستنتاجنا حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى هذا النحو فإنها لا تقدم جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

ملخص الإجراءات المنفذة

تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول علي الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول علي التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة الاعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل اي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلي قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك الاعمال والعقود والموافقات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وايضا إعفاء نفسه من التصويت في المجلس علي القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مطابقة الإفصاح عن المعلومات والبيانات للاعمال والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح المدرج في الايضاح (٢٦) حول القوائم المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة ، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها، علاوة علي ذلك، لا يجوز الاعتماد علي هذه الإجراءات كدليل لمدي فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف اولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة. ويعد ارتباط التأكيد المحدود اقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدولي ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول علي قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم يتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة او فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لانبدي رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول اعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ولا يجب ان يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ او فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ علي الأنظمة او الرقابة تغيير يمكن أن يؤثر علي صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناءً علي إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها فلم ينم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن المعلومات والبيانات للاعمال والعقود المدرجة بالتبليغ المرفق من جميع الجوانب الجوهرية، لم يلتزم بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية عند اعداد التبليغ عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تقييد الاستخدام

أعد هذا التقرير ، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً علي طلب إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة رئيس مجلس إدارة الشركة للوفاء بالتزامات الي الجمعية العمومية للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. وقد لا يكون من المناسب استخدامه لأي أغراض أخرى.

أمور أخرى

ليس لدينا مسؤولية لتحديث هذا التقرير بناءً علي الأحداث والظروف التي تحدث بعد تاريخ هذا التقرير. تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعريف فقط.

عن الخراسي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)

الرياض في:

التاريخ: ٢٢ مايو ٢٠٢٣م

الموافق: ٠٢ ذو القعدة ١٤٤٤هـ